جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

الاستراتيجيات الوطنية المطلوب تبنيها لتحقيق الاندِماج والتعايُش السلمي المُجتمعي في العِراق

مروان سالم العلي*
جامِعة الموصل / كُلية العلوم السياسية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2019/2/25
تاريخ التعديل : --
قبول النشر: 2019 /3/19
متوفر على النت:2019/7/4

الكلمات المفتاحية :
الاستراتيجيات الوطنية
الاندماج
التعايش السلمي

الملخص

لا شك أنَّ البيئة السياسية التي ولدت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام2003، وطبيعة الخِطاب السياسي والديني الذي تم تبنيه في هذه المرحلة، لعب دوراً لا يمكن تجاهلهُ في تكريس ثقافة التطرُف والطائفية بكافة أَشكالِها بين مكونات الشعب العِراقي، والدفع باتجاه تعزيز الولاءات الضيقة على حِساب الولاء الوطني الجامع الشامل. إذ لا زال مفهوم التعايُش السلمي المُجتمعي شُبه غائباً أنَّ لم يكُن غائباً تماماً، ولا زالت تركة الماضي تدلي بظِلالها، ولم يجد هذا الشعب من يقوم بتشجيع التعايُش المُجتمعي وإعادة بِناء المُجتمع العراقي المُدمر نفسياً ومادياً جراء النِزاعات العنيفة. ورغم خطورة المرحلة الراهنة إلاَّ أَنَّ تجاوز حالة الانقِسام والتفكُك الاجتماعي والسياسي الذي يُعاني مِنه المُجتمع العِراقي يتطلب قدراً كبيراً مِن العقل والحِكمة، ووضع الحلول وتبني الاستراتيجيات الوطنية الناجِعة بهدف إعادة بِناء النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية وإشاعة التعايُش السلمي المُجتمعي بين الأفراد، عبر التأكيد على سيادة قيم الاعتِدال والوسطية كونها لُغة العصر التي يجب أنَّ تسود، وتغليب مفهوم الحِوار والتسامُح والتقارُب واحترام الرأي والرأي الآخر، والابتِعاد عن الخِطابات الطائفية ونشر ثقافة السلام وحقوق الإنسان والحكُم الرشيد ومُكافحة الفساد.

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

المقدمة

أدى التغيير السياسي الذي شهده العراق بعد نيسان2003 إلى أَحداث وتداعيات تجاوزت في أبعادها وتأثيراتها السياسية، لتتطور وتصبح فيما بعد أَزمات ومُشكِلات مزقت النسيج المُجتمعي للشعب العراقي، عبر سيادة مبدأ التشدُد والتطرُف الذي حمل في طياته الأحقاد والضغائن والغلو وعلى كافة المستويات والصُعد سِواء السياسية، الاجتماعية، الدينية، وهو ما عزز مِن ثقافة الانقِسام وغياب الثقة المُتبادلة بين أَفراد المُجتمع. ولا شك أن البيئة السياسية التي ولدت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق2003، وطبيعة الخِطاب السياسي والديني الذي تم تبنيه في هذه المرحلة، أَدى دوراً لا يمكن تجاهلهُ في تكريس ثقافة التطرُف والطائفية بكافة أَشكالها، واستِغلال كُل طرف مِن الأَطراف المُختلِفة والمُتعارِضة للفرص السانِحة للحصول على أَكبر قدر مِن المكاسب والمصالح السياسية والاجتماعية، والدفع باتجاه تعزيز الولاءات الضيقة على حِساب الولاء الوطني الجامع الشامل. فعلى الرغم مِن مرور وقت طويل نسبياً على سقوط النِظام العراقي الاسبق فلا زال مفهوم التعايُش

*الناشر الرئيسي : E-mail : marwanalali22@yahoo.com

السلمي المُجتمعي بين مكونات الشعب العراقي شُبه غائباً أنَّ لم يكُن غائباً تماماً، فلا زالت تركة الماضي تدلي بظلالها، ولم يجد هذا الشعب من يقوم بتشجيع التعايُش المُجتمعي وإعادة بِناء المُجتمع العراقي المُدمر نفسياً ومادياً جراء النِزاعات العنيفة. إذ لم تنتج تراكُمات الاستِبداد السياسي وأنماط البِناء المشوهة السابِقة للدولة والهوية الوطنية العراقية سِوى ظهور فئة مِن قادة العِراق الجدُّد الذين غابت فيما بينهم أي قاعِدة أساسية مِن الثقة، ولم يكُن مِنظارهُم لعملية بِناء السلام وبِناء الدولة والهوية الوطنية العراقية سِوى إنها وسيلة لرفع الحيف أو لإعادة الامتيازات السابِقة مِما أضعف كثيراً مِن موقف الهوية الوطنية العراقية أمام الهويات الفرعية (الطائفية، القومية، الدينية) التي اتخذت طابِعاً مُسيساً تم التعبير عن بعضها بشكل نصوص دستورية مِما أنعكس سلباً على بِناء السلام العراقي.

وعلى الرغم مِن عدم إنكار خطورة المرحلة الراهنة وبكافة مستوياتها، فأنَّ التطلُع نحو المُستقبل يُحتم على الجميع التوجه نحو إجراء مُراجعة دقيقة وموضوعية بعيدة عن الانتماءات الضيقة لطبيعة ومخاطر التحديات والتهديدات التي تواجه الوحدة الوطنية العراقية. إذ أنَّ إدراك تلك المخاطر وتداعياتها يُجسد المُنطلق والبوابة الرئيسة التي يمكن عبرها وضع الحلول والاستراتيجيات الناجِعة للحيلولة دون تفاقم تِلك المُشكِلات وتحولها إلى أزمات مِن الصعوبة إيجاد الحلول لها. وفي هذا السياق، فأن تجاوز حالة الانقِسام والتفكُك الاجتماعي والسياسي الذي يُعاني مِنه المُجتمع العِراقي يتطلب قدراً كبيراً مِن العقل والحِكمة، بهدف إعادة بِناء النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية وإشاعة مبدأ التعايُش السلمي بين الأفراد، عبر التأكيد على سيادة قيم الاعتِدال والوسطية كونها لُغة العصر التي يجب أنَّ تسود، وتغليب مفهوم الحِوار والتسامُح والتقارُب في العلاقات واحترام الرأي والرأي الآخر، والابتِعاد عن الخِطابات الطائفية.

فكيف يتحقق الاندِماج والتعايُش السلمي المُجتمعي والسلام في مُجتمع تعددت أديانه وتنوعت ثقافته وتباينت أفكاره كالعراق؟، وهل ثمة استراتيجيات وطنية مُعينة يمكن عبرها تحقيق الإندماج والتعايش السلمي المُجتمعي في العراق؟.

ولا شك؛ إنَّ الإجابة على تِلك الإشكالية تحتاج مِن ضمن ما تحتاج اليه رؤيةٌ استراتيجيةٌ شامِلةٌ وحقيقية وبعيدة عن رموز الصِراعات وبوصلة الأزمات، واتباع استراتيجيات وآلياتٌ وإجراءاتٌ مِنها آنية ومِنها مُستقبلية. ويقوم البحث على فرضيةٌ مفادُها؛ إنَّ إيجاد استراتيجيات وآليات بحثية علمية تُساهم في نشر مبادئ العدل والمساواة والتسامُح، والترويج لقيم الاعتدال والوسطية في المُجتمع ونشر ثقافة حقوق الإنسان ومُفردة الحكُم الصالح في مؤسسات الدولة وبين أبناء الشعب العراقي، وتبني الإصلاح بأنواعه، ومُكافحة الفساد بأنماطه كافة، تُعد مِن الاستراتيجيات السلمية لتحقيق التعايُش السلمي المُجتمعي في العراق. وانطِلاقاً مِن إشكالية البحث وفرضيته تم تقسيم هيكليته، فضلاً عن المُقدِمة والخاتِمة والاستنتاجات والتوصيات إلى أربعة محاور رئيسية تناول الأول؛ الاستراتيجية الاجتماعية- الثقافية. أما المحور الثاني فتناول الاستراتيجية السياسية، بينما تطرق المحور الثالث إلى الاستراتيجية الاقتصادية، وتطرق المحور الرابع إلى استراتيجيات مُكافحة الفساد بوصفها غايةٌ مُهمةٌ لِبلوغ الاندماج المُجتمعي.

المِحور الأول : الاستراتيجية الاجتماعية – الثقافية الوطنية

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

لا جِدال؛ إنَ تحقيق الاندماج الوطني وبِناء السلام في العراق وفي الموصل تحديداً والمناطق المُحررة الأُخرى مِن سيطرة ما سُمي بتنظيم داعش الإرهابي لا يمكن أنَّ يقوم به جهدٌ حكومي لوحده، بل يستلزم جُهداً مِن المُجتمع المحلي كالمؤسسات التربوية والتعليمية ومؤسسات المُجتمع المدني والعشائر ورجال الدين ووسائل الإعلام، وجميع مؤسسات الضبط الاجتماعي التي تلعب دوراً كبيراً في تكوين الوعي والرأي العام. إذ تقع الموصل في مُقدِمة تحديات ما بعد التحرير، لأنها تُشكل عِراقاً مُصغراً في تنوعها الديني والطائفي والعرقي. وقد تعرض هذا التنوع إلى تشويه وفقدان الثقة بين أبناء المُحافظة بسبب ما زرعه المُحتلون مِن ثقافة نابِذة للآخر ومُعادية له بل قاتلة لِكُل من يُخالفها هذا الإرث مِن العِداء والاحقاد والضغائن يحتاج الكثير مِن الجهود لتضميد الجراح، ليس جِراح الاجساد، بل جِراح الارواح والقلوب والعقول، فضلاً عن الذاكِرة التي زُرِعت فيها حوادثُ الأيام الماضية الكثير مِن الآلام[1].

كُل هذا يحتاج مُكاشفة ومواجهة آلام الماضي بالإصلاح والمُصالحة. فمن أجل بِناء السلام لا بُد مِن إجراء عمليات اعتراف مُتبادل بين المكونات الدينية والطائفية والعرقية مِن أجل التأسيس لبيئة مِن السلام والتعايُش، والاعتراف بالتنوع والحق بالاختِلاف. مِن هُنا علينا الانطِلاق في برنامج ثقافي إعلامي وربما سلسِلة مِن الحِوارات السياسية، بغية تأكيد ثقافة التسامُح ونبذ ثقافة الثأر والانتقام المُتجذِرة في الثقافة العِراقية على نحوٍ كبير[2]. ربما يشمل هذا البرنامج المُتضررين مِن تنظيم ما سُمي (دولة الإسلام في العراق والشام) المعروف اختصاراً بتنظيم داعش الإرهابي لإيصالهم الى قناعةٌ مفادُها؛ إنَّ من هجرهُم وصادر أو استولى على أموالهم وبيوتهم واراضيهم ليس أهل الموصل، بل هُناك فكر وافد وثقافة غريبة على المُجتمع الموصلي الذي عاش التنوع والتعدُد مِنذُ عشرات السنين.

وفي المُقابل ومِما لا شك فيه أن لتعليم حقوق الإنسان لِكُل فرد مِن أفراد المُجتمع وإدخالها في ثقافته وتحويلها إلى واقع، مردوداً كبيراً في تعزيز فهم حقوقه أولاً، واحترامها والحفاظ عليها والشعور بالكرامة والحُرية ثانياً مِما يدفعه إلى المُشاركة بفعالية في تنمية وطنه ورفاهية مُجتمعه وحفظ السلام وبِنائه وهذا ما أيدته التجرُبة. أن تعليم حقوق الإنسان هو مشروع لتمكين الناس مِن الإلمام بالمعارف الأساسية اللازمة لِتُحررهُم مِن جميع صور القمع والاضطهاد. كما أنَّ ثقافة حقوق الإنسان تشمل مجموعة القيم الذهنية والسلوكية، والتُراث الثقافي والتقاليد والأعراف التي تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، ووسائل التنشئة التي تنقل هذه الثقافة في البيت والمدرسة والهيئات، ووسائل الإعلام[3]. أن تعليم ثقافة حقوق الإنسان ونشرها هي عملية متواصِلة وشامِلة تعمُ جميع صور الحياة، ويجب أن تُنفذ إلى جميع أوجه المُمارسات الشخصية والمهنية والثقافية والاجتماعية والسياسية والمدنية.

وعلى الرغم من أنَّ دساتير الدولة العراقية حفلت بالعديد مِن الحقوق والحُريات، لكن المحك الحقيقي كان مدى التطبيق لهذه النصوص الدستورية، فما يؤسف قوله؛ إنَّ هذه الحقوق والحُريات العامة لم تجد مجالها للتطبيق على أرض الواقع في ظل دستور2005، أو على الأقل لم تكُن هُناك رغبة صادِقة في تطبيق هذه النصوص، وبدون شك أن هذا قد الأمر يعيق بِناء السلام في العراق، والعكس صحيح، إذ أن التطبيق السليم لتِلك الحقوق يُعزز مِن بِناء السلام في العراق. فالعبرة ليست بوجود الدستور ولا حتى بالنص على الحقوق فيه أو التطبيق، وإنما العِبرة في نتائج ذلك التطبيق. فالتطبيق

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

الفاسد قد يذهب بأرقى الدساتير، والتطبيق الجيد قد يُغطي على ما قد يكون بالدستور مِن شوائب ونقص وعيوب.

وقد صدر (إعلان مبدأ نشر التسامُح) عن مُنظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في الدورة الثامِنة والعشرين بباريس، نوفمبر1995، في إطار اهتِمام (اليونسكو) بدعم المفهوم الشامل لثقافة السلام. ونصت ديباجة هذا الإعلان على الآتي : إذ تضع في اعتبارها أنَّ (ميثاق الأُمم المُتحِدة) ينص على: "نحنُ شعوب الأُمم المُتحدة قد آلينا على أنفُسنا أنَّ ننقذ الأجيال المُقبِلة مِن ويلات الحروب..، وأن نؤكد مِن جديد إيمانُنا بالحقوق الأَساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا أنَّ نأخذ أنفسنا بالتسامُح وأنَّ نعيش معاً في سلام وحسنُ جِوار"[4].

وتناولت المادة الأولى مِن الإعلان مفهوم التسامُح، وما يعنيه هذا المُصطلح[5]:

1. إنَّ التسامُح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمُنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا. وهو الفضيلة التي تُسهِم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب.
2. إنَّ التسامُح مسؤولية تُشكل عِماد حقوق الإنسان والتعدُدية والديمُقراطية وحكُم القانون.
3. مُمارسة التسامُح لا تتعارض مع احترام حقوق الإنسان، ولذلك فهي لا تعني تقبُل الظلم أو تخلي المرءُ عن مُعتقداته. بل تعني أنَّ المرء حر في التمسُك بِمُعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بِمُعتقداتهم.
4. التسامُح يعني الإقرار بأن البشر المُختلفين بطبعهم في مظهرهم وأوضاعهم ولُغاتهُم وسلوكهُم وقيمهُم، لهُم الحق في العيش بِسلام وعدم فرض آراء الفرد على الغير.

وعن دمج ثقافة التسامُح في التعليم والتأكيد على الاهتمام بتنشئة الأجيال الجديدة على تِلك الثقافة وعلى مفاهيم حقوق الإنسان تناول الإعلان الآتي[6]:

1. إنَّ التعليم هو أنجح الوسائل لمنع اللاتسامُح، وأول خطوة في مجال التسامُح، هي تعليم الناس الحقوق والحُريات التي يتشاركون فيها ليتم احترامها، وحماية حقوق وحُريات الآخرين.
2. ينبغي أن يُعد التعليم في مجال التسامُح ضرورة مُلِحة، ولذا يلزم التشجيع على اعتِماد أساليب منهجية وعقلانية لتعليم التسامُح تتناول أسباب اللاتسامُح الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية أي الجذور الرئيسية للعنُف والاستبعاد، وينبغي أنَّ تسهم السياسات والبرامج التعليمية في تعزيز التفاهُم والتضامُن والتسامح بين الأفراد.
3. إيلاء عناية خاصة لتحسين إعداد المُعلمين، والمناهج الدِراسية، ومضامين الكتُب المدرسية والدروس وغيرها مِن المواد التعليمية بِما فيها التكنولوجيات التعليمية الجديدة بغية تنشئة مواطنين يقظين مُنفتحين على ثقافات الآخرين، يُقدِرون الحُرية، ويحترمون كرامة الإنسان.

المِحور الثاني : الاستراتيجية السياسية الوطنية

أولاً : تبني مفهوم الحكُم الرشيد في مؤسسات الدولة العراقية

إنَّ مفهوم الحكُم الرشيد يُشير إلى إدارة الشؤون العامة بطريقة مُحددة تتصف بالرشادة. ويُشير التعريف إلى عناصر ومعايير مُحددة للحكُم الرشيد، ومِنها[7]:

1. **سيادة القانون** : أي أنَّ يكون القانون مرجعية الجميع، سائد ومُطبق على جميع المواطنين دون استثناء. وتتحقق سيادة القانون عبر عِدة عناصر مِنها: احترام القانون والإطار الدستوري، ووجود مؤسسات ديمقراطية

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

وطنية تعمل على تطبيق وتعزيز الأسُس السليمة للديمقراطية، والانتخابات الديمقراطية النزيهة، والتداول السلمي للسلطة، وتنظيم الحياة السياسية، والتنافُس الشريف ما بين القوى والأحزاب السياسية، وضمان الأَمن الشخصي لأي مواطن.

2. **الاستِجابة لمطالب المواطنين:** أي أنَّ تكون أولويات وهموم المواطنين مسموعة وتصل إلى المسؤولين في مواقع أتخاذ القرار. وأنَّ يعمل المسؤولون على الاستِجابة لهذه الأولويات خِلال وقت زمني مُلائم.

3. **المساواة:** هذا المعيار يعتمد أساس الإنصاف والمساواة في توزيع موارد الحكومة للمواطنين دون استِثناء، أو اعتبارات شخصية، وأنَّ تكون الحكومة عادِلة ومُنصِفة حين الإيفاء بالتزاماتها.

4. **المصلحة العامة:** أي تفضيل مصلحة المواطنين والمُجتمع على المصلحة الشخصية لبعض الأفراد، عِبر إجراءات واضِحة ومُحددة يعتمدها كُل من يعمل في الحكومة.

5. **المُشاركة:** أي ضمان حق جميع المواطنين بإبداء الرأي، والمُشاركة في صنع القرار مُباشرةً أو مُمثلين مُنتخبين. وتتطلب المُشاركة ضمان للحُرية السياسية، والانتخابية، والتعبير.

6. **اللامركزية:** إنَّ مفهوم اللامركزية يعني عدم وجود صلاحيات مُطلقة بيد أي شخص أو هيئة، بل توزيع الصلاحيات والقدرة على أتخاذ وتنفيذ القرارات بين السلطات. أي أنَّ تكون السلطات الأساسية الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية) مُنفصِلة في مُمارسة مسؤولياتها، وواجِباتها. وأنَّ تكون صلاحيات واختصاصات كُل سلطة تتماشى ولا تتعارض مع السلطتين الأُخريتين، بوجود استقلال نسبي وواضح بين كُل سلطة والأخرى وأنَّ كان هُناك حتمية وضرورة للتعاون والعمل المُشترك ما بين السلطات، لأن هذه السلطات الثلاث في النهاية، هي وحدة واحدة تسعى لتحقيق هدف مُعين هو حق الإنسان[8].

ومِن معايير الحكُم الرشيد الأخرى؛ الرشادة في صنع القرار، بِناء التوافق، حسن استِغلال الموارد والمال العام وعدم إهدارها، والتخطيط السليم والجيد في الإدارة. وتُعد هذه المعايير كلُها مِن الوسائل المُهمة للحد مِن الفساد، والرقي التنموي والاقتصادي للمُجتمع، ثُم تحقيق الاندماج المُجتمعي والتعايُش السلمي المُجتمعي.

وتُشكلّ قيم النزاهة ونظُم المُساءلة والمُحاسبة، ومبادئ الشفافية أساس تحقيق الحكُم الرشيد وكالاتي[9]:

1) **النزاهة:** هي مجموعة القيم المُتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في سلوك العاملين في العمل، وفي العلاقة مع الآخرين. أي مُعاملة الجميع بعدالة ودون تمييز، أو انحياز، وان يتصرف بمهنية وموضوعية في إدارة الشأن العام المسؤول عنه.

2) **المُساءلة:** أي أنَّ مِن المُفترض على كُل موظف رسمي في هيئة حكومية أو مؤسسة عامة أن يجيب بِكُل وضوح عن كيفية التصرف، واستخدام الموارد والصلاحيات التي وضعت تحت تصرفه، وقراراته وسياساته، وأن يكون مُستعداً لتحمُل المسؤولية المُترتبة عن هذه القرارات ونتائج سياساته.

3) **الشفافية:** أي وضوح العلاقة ما بين السلطة والجمهور، وتُحتم الشفافية الإفصاح عن السياسات العامة المُتبعة بأنواعها، كالإدارية، والمالية وسياسات التوظيف، والوضوح في عمليات أتخاذ القرارات وتنفيذها. وتعني الشفافية كذلك الحدّ مِن السياسات والإجراءات السرية. وتشمل كذلك توفر الوثائق والمعلومات الواضِحة عن الهيئة الحكومية، أو المؤسسة العامة.

ثانياً : ترويج ثقافة السلام والتعايُش السلمي

1) مفاهيم السلام وثقافة السلام

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

يأتي السلام اشتقاقاً في اللُغة العربية مِن المصدر "سلم"، ويعني الأمان والعافية والتسليم والسلامة والصلُح[10]. وأصطِلاحاً يعني حالة التوافق والراحة التي تتوفر بين طرفين أو مجموعة أطراف بِما يُحقق الانسِجام ويدرى العداوة، ويُقصد بالسلام أيضاً حالة الوئام والاستقرار التي تسود المُجتمع مِن أبسط تكويناته "الأُسرة" إلى أكبر تكويناته "المُجتمع الدولي" بِما يتيح التطور والازدهار للجميع. وتُشير الأدبيات إلى المعنى الاصطلاحي للسلام بأكثر مِن تعريف، فقد تطور المفهوم مِن السلام السلبي قديماً (أي غياب الحرب والنِزاعات والصِراعات)، ليشمل السلام الإيجابي (أي غياب الاستِغلال، وإيجاد العدل الاجتماعي والقضاء على الفساد)[11]. وهُناك ثلاثة مفاهيم تُستخدم في مجال السلام هي[12] :

1. **صنعُ السلام** : وهو مُساعدة أطراف النِزاع للوصول إلى اتفاقٌ تفاوضي.
2. **حفظُ السلام** : ويُقصد به منع أطراف النِزاع مِن الدخول في حرب أو صِراعٌ مُحتمل.
3. **بِناءُ السلام** : ويُقصد بِه تهيئة المُجتمع وبِناءه لدعم وتبني ثقافة السلام ومُمارستها، ويشمل هذا التربية والتعليم ودعم ثقافة حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والتعددية والتسامُح وقبول الآخر وتعزيز التوافق بين الفرد ومُجتمعه وبين الفرد والبيئة.

أما فيما يخص مفهوم "ثقافةُ السلام" فقد جاء الربط بين كلمتي " ثقافة" و"سلام" للمرة الأولى ليصبح مُصطلح حديث مُعترف به في أدبيات بِناء السلام في اجتماع اليونسكو1989 بساحل العاج، ثُم تطور الأمر لتصبح ثقافةُ السلام برنامجاً مُتكامِلاً لليونسكو في1992،ليضم عدداً مِن البرامج والأنشطة والتعاون الدولي في كُل مِن التعليم والثقافة مِن أجل السلام[13]. وتنوعت آراء المُفكِرون والمُنظرون حول مسألة ثقافة السلام، مِنهُم من ناقشها على المستوى الدولي، حيثُ تأتى ضمن حِوار الحضارات والثقافات والديانات، وآخرون ركزوا على تناول ثقافة السلام مِن حيثُ نبذ العنُف في تنشئة الأطفال وتبني مفاهيم التعايُش السلمي واللاعنُف في التربية والتعليم ومع وضع تحديات العولمة والانتقال السريع للأفكار والثقافات في الاعتبار[14].

عرفت الأُمم المُتحدة ثقافة السلام؛ بإنها مجموعة القيم والمواقف والتقاليد وأنماط السلوك وأساليب الحياة، التي تستند إلى ما يلي[15]:

1. احترام الحياة وإنهاء العنُف وترويج مُمارسة اللاعنُف مِن خِلال التعليم والحِوار والتعاون.
2. الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحُرياته الأساسية وتعزيزها والمساواة بين المرأة والرجل.
3. الالتزام بتسوية الصِراعات بالوسائل السلمية.
4. بذل الجهود للوفاء بالاحتياجات الانمائية والبيئية للأجيال الحاضِرة والمُقبِلة.
5. احترام وتعزيز الحق في التنمية.
6. الاعتراف بحق كُل فرد في حُرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات.
7. الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخُل في شؤونها الداخلية، وفقاً لمبادئ الأُمم المُتحدة والقانون الدولي.
8. التمسُك بمبادئ الحُرية والعدل والديمقراطية والتسامُح والتضامُن والتعاون والتعدُدية والتنوع الثقافي والحِوار والتفاهُم على مستويات المُجتمع كافة وفيما بين الأُمم، بِما يفضي إلى السلام.

بذلك دعت الأُمم المُتحدة إلى ترويج ثقافة السلام التي تقوم على أساس المبادئ المُكرسة في الميثاق الأُممي وعلى أساس احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامُح،

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

وإلى ترويج التنمية والتثقيف مِن أجل السلام، والتدفق الحُر للمعلومات، ومُشاركة أكبر للمرأة بوصف ذلك نهجاً أساسياً لمنع العنُف والنِزاعات، وإلى بذل الجهود الرامية إلى تهيئة ظروف السلام وتوطيده.

مِما سبق يبدو؛ إنَّ السلام يُعبر عن الابتِعاد عن العنُف والحرب والعمل علي زرع التحمُل والإيمان في عقول الرِجال والنِساء. والقيم العالمية لثقافة السلام تُحدد مفهوم السلام بالآتي[16] :

1. تؤكد ثقافة السلام أن الصِراعات المتوارثة بين الناس يمكن حلها بعيداً عن العنُف.
2. السلام وحقوق الإنسان مسألة فردية مكفولة لِكُل فرد.
3. بناء ثقافة السلام مُهمة تعدُدية تتطلب تضافر كُل الناس لدعمها وإشاعتها.
4. ثقافة السلام امتداد للعملية الديمقراطية.
5. تطبيق السلام مشروع يتم عبر كُل أنواع التعليم الرسمي وغير الرسمي والاتصالات.
6. يمكن لثقافة السلام التطور والنمو مِن خِلال تطور الإنسان المُرتكز على الاستقرار.

2) مفهوم التعايُش السلمي

التعايُش لُغةً مُشتق مِن العيش، والعيش معناه الحياة، وعَايَشَه : عاش معه[17]. والتعايُش في الإصلاح يُقصد به العيش المُتبادل مع الآخرين القائم على المُسالمة والمُهادنة وقبول الآخر بِكُل مكوناته ومُعتقداته، ومنحه حقوقه المُستمِدة مِن النِظام الأساسي أو الدستور الذي يُحددها أو يُنظمها. أمّا مُصطلح التعايُش السلمي فهو مِن المُصطلحات الحديثة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، فهو يُراد به حالة السلم التي تعيش فيه مجموعة ذات أنظمة اجتماعية، وهكذا يتضح أنَّ عنصر التنوع والتبايُن والاختِلاف هو حجر الزاوية في مفهوم التسامُح، ويعني استِعداد الفرد لتحمُل مُعتقدات وعادات تختلف عما يعتقد، يعني مفهوم التعايُش السلمي تنوعاً وتعدُداً في المُجتمع أياً كانت طبيعته وهذا التنوع يتم ترجمته في صورة آراء ومُمارسات يجب التعاطي معها على نحوٍ يحفظ للمواطنين حقوقهم. وينقسم التعايُش إلى ثلاثة أصناف[18]:

الصنفُ الأول : سياسي، إيديولوجي، يحمل معنى الحدّ مِن الصِراع، أو تخفيف الخِلاف بين المُعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، أو احتوائه، أو التحكُّم في إدارة هذا الصِراع بِما يفتح قنوات للاتصال، وللتعامُل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية. وقد عُرف التعايش، أول ما عُرِف، على هذا الصنف أو المستوى.

الصنفُ الثاني : اقتصادي، يرمز إلى علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيما له صلةٌ بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية، مِن قريب أو بعيد.

الصنفُ الثالث : ديني، ثقافي، حضاري، ويشمل معنى التعايُش الديني، أو الحضاري. والمُرادُ به أن تلتقي إرادة أهل الأديان السماوية والحضارات المُختلِفة للعمل مِن أجل أنَّ يسود الأمن والسلام العالمي، وحتى تعيش الإنسانية في جوّ مِن الاخاء والتعاون بِما يضمن خير البشر.

3) التعايُش السلمي وإدارة التنوع في العراق أداةً لبلوغ الاندماج الوطني وبِناء السلام

اليوم نحنُ في العراق نحتاجُ إلى مُفردة التعايُش السلمي وتطبيقاتها أكثر مِن أي وقت مضى، إذ أنَّ بِلادُنا فيها مِن الطوائف والاثنيات والعرقيات الشيء الكثير، فإذا لم يكُن هُناك تعايُش سلمي بين كُل هذه الفُسيفساء الجميلة في العراق فلن نضمن استقراراً مُرتكزاً في هذا

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

البلد ومبنياً على معاني الصدق والإخلاص لأبنائه، ولكن تطبيق التعايُش بين هذه الطوائف يتطلب التركيز على عِدة نِقاط مُهمة تُعد الكفيلة بإنجاح التعايُش السلمي بين العراقيين ثُم بِناء السلام[19]:

1. يكون هُناك تحاور بين كُل الطوائف والقوميات مبنياً على المصالح المُشتركة لا على مصلحة طرف دون أخر. وهذا سيصنع جواً مِن الحُب والتعايُش بعيداً عن كُل المُشاحنات.
2. أنَّ تخرج توصيات مِن هذه الحِوارات بين الطوائف والقوميات تتضمن أموراً عِدة مِنها :

أ. التأكيد على وحدة العراق والعراقيين.

ب. عدم التفريق بين الوان الطيف العراقي حسب العرق أو الطائفة أو المذهب.

ج. التأكيد على نبذ الإرهاب والجهات أو المُنظمات الداعِمة له ومِن كُل الجهات.

د. التأكيد على النقاط المُشتركة ونبذ نِقاط الخِلاف بين الوان الطيف العراقي.

3. تعزيز قيم الحِوار الداخلي مع المُخالفين في الرأي ضد الحكومة العراقية إلى جانب احترام المُعارضة لسياسة الحكومة وانتقادها وتقويمها، هذا لا يتأتى إلاَّ في إطار دستور يُحدد الحقوق والالتزامات لِكُل طرف، يؤسس لثقافة سياسية تُعلِّي مِن قيمة الوطن في مشاريعهم السياسية[20].
4. أنَّ تُبنى أجهزة الدولة على أساس الكفاءات بعيداً عن المُحاصصات الطائفية التي تُثير النِزاعات وبالنتيجة يُسلم البلد الى حكومة كفوءة تعمل على تقدُم البلد وازدهاره.
5. إشاعة المفاهيم الدينية الصحيحة بين أفراد المُجتمع وطبع الكُتيبات والكُراسات التي تحث على مناهج التعايش ونشرها بين طوائف الشعب العراقي عامةً وفي الوسط الجامعي خاصةً، وأنه لا سبيل لوحدة المُجتمعات وبِناء السلام إلاَّ بالتعايُش السلمي القائم على أساس الثِقة المُتبادِلة بين الطيف العراقي ككُل.
6. كما أنَّ لإشاعة المفاهيم الإنسانية دوراً أساسياً في ضرب مفاهيم الاستِبداد والتفرُد في الرأي في إدارة المُجتمعات ولاسيما المُجتمع العراقي.
7. نشر ثقافة إدارة التنوع التي تُعد مِن أهم الأبعاد السياسية التي تخلق وتُأسس الساحة السياسية للتعاطي بموضوعية مع الرأي المُخالف، وتحترم المُعارضة لتوظيفها إيجابياً[21].

والتعايُش المُجتمعي يستند إلى عدة نقاط أساسية نجملُها على النحوِ التالي[22]:

أ. التسامُح وهو دعامة أساسية لرفد مفهوم التعايُش.

ب. ضرب مفاهيم الاستِبداد وإلغاء الآخر وإقصائه.

ج. التأكيد على مفهوم الدولة المدنية والهوية الوطنية العراقية وهذه هي مُهمة المُثقف العراقي.

د. أنَّ يكون الادب والفن مِن شعر وقصة ورواية وغيرها في داخل الوسط الجامعي وغيرها مِن أماكن في خدمة الواقع العراقي والتركيز على مفهوم التعايُش السلمي.

وعليه ولغرض بِناء السلم الأهلي في العراق يجب التعامُل مع النِزاعات الداخلية بشمولية وعلى جميع المستويات لتسويتها، واصبح التركيز على مفاهيم بِناء السلم وتمتين أسسهُ عبر آليات وعمليات ومؤسسات تفضي إلى وضع حلول عملية لإنهاء النِزاعات وقلع جذورها.

وانطلاقاً مِن مواجهة ظاهرة الغلو والتطرف، لا تتم إلاَّ عِبر إحياء دور العقل ودِراسة الظروف الاجتماعية التي ساهمت في تفشي تِلك الظاهرة والتعرف على أسبابها وسُبل مواجهتها، يأتي منهج الاعتدال والوسطية كونه مِن

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

الاستراتيجيات الناجِعة للقضاء على تِلك الظواهر الشاذة في المجتمع. وفي هذا السياق تبرز ثمة مُعالجات واقعية، يمكن الأخذ بها لتحقيق التعايُش السلمي في العراق وصولاً إلى الاندماج المُجتمعي في العراق عبر مجموعة مِن الاستراتيجيات والإجراءات والوسائل باعتماد منهج الاعتدال والوسطية سِواء على صعيد الفكر أو المُمارسة، لِما له مِن تأثير مُهم في صيانة السلم الأهلي وتحقيق العيش المُشترك في هذه المرحلة الحرِجة، وهي[23]:

1. إنَّ طبيعة النِظام السياسي القائم في العراق بعد عام2003 لعب دوراً سلبياً في تمزيق التعايُش والاندِماج بين أفراد المُجتمع، عبر قيامه على أسُس المحاصصة والطائفية والقومية، الأمر الذي ساهم في خلق هويات مذهبية وطائفية وعرقية ومناطقية على حِساب الهوية الوطنية العراقية الجامِعة، مِما أفقد النِظام إمكانية بِناء مؤسسات الدولة القوية، والحِفاظ على أهم مقومات التسامُح والسلم الأهلي.

2. تبرز ضرورة وضع دستور جامع وقانون موحد لجميع فئات المُجتمع العراقي على أساس المساواة والعدل، لا على أساس امتيازات الطوائف والأثنيات والحصص والتقسيمات البعيدة عن جوهر المواطنة، بل على أسُس المُشتركات العابِرة للهوية الفرعية وفي نِطاق الهوية الوطنية العراقية الشامِلة.

3. زيادة الوعي السياسي والاجتماعي والفكري لدى أبناء المُجتمع العراقي عبر إبراز قيم الوسطية والاعتِدال ودورها في التعرُف على المُشكِلات بنظرة واقعية لا مِثالية، مِن خِلال ترسيخ مبادئ الحِوار الديمقراطي واحتِرام الرأي والرأي الآخر، بعيداً عن أُحادية الرأي والتطرُف المُقيت، وصولاً إلى قناعات مُشتركة تُساعد على بِناء تصورات ومُقترحات لكيفية مواجهة تِلك المُشكِلات مُستقبلاً[24].

4. التأكيد على ضرورة إعادة بِناء المنظومة الفكرية والثقافية للفرد كونه النواة الأولى للدولة وللمُجتمع عبر غرس المفاهيم الصحيحة والاهتِمام بتنشئته اجتماعياً.

5. إيجاد آليات بحثية علمية تُساهم في نشر مبادئ العدل والمساواة والتسامُح، والترويج لقيم الاعتدال والوسطية في المُجتمع، ودورها في وضع الأسُس والمفاهيم الصحيحة لتطوير المُجتمع وفقاً لنهج الاعتِدال في الفكر والمُمارسة، وبعيداً عن الشِعارات والمثاليات التي قد تعمق مِن الخِلاف والتناقض بين أفراد المُجتمع، مع إمكانية تقنين ذلك قانونياً عبر تشريع قانون يُجرم كُل من يُخالف منهج الاعتدال والوسطية، ويدعو إلى التطرف والطائفية بكافة أشكالها.

6. أهمية التأكيد على تجاوز الخِلافات والتناقضات الموجودة في المُجتمع العراقي، ولاسيما الدينية والسياسية، عبر إشاعة قاعدة التقريب الفكري بين المذاهب المُختلِفة بتعميق التعاون في المُشتركات وخلق الثِقة المُتبادلة بين الأطراف المُتناقِضة، وتجاوز الخِلاف والتناقُض، وهُنا يأتي دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تأدية هذه المُهمة عبر التثقيف وزيادة الوعي بأهمية وحدة الأديان، والتحذير مِن خطورة التشرذُم والانقِسام الديني والسياسي القائم في المُجتمع، وهو ما يسهم في بِناء دولة المواطنة على أساس الحقوق والواجبات[25].

7. تُعد وسائل الإعلام المتنوِعة اليوم هي أخطر مادة ثقافية تؤثر في ميول الأفراد وافكارهم ورغباتهم وعواطفهم، عبر استِغلالها مِن بعض الأطراف ضد أطراف أُخرى لإشاعة الأكاذيب والفتن، الأمر الذي يتطلب العمل الجاد على تقويم وإعادة تأهيل وسائل الإعلام المُعاصِرة، ولاسيما المليئة بالانحِرافات الفكرية والسلوكية وضرورة الانتباه إلى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة الأُخرى.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

وبمنظورنا؛ إن تلك المُقترحات والمُعالجات لا يمكن أن ينتج عنها أي تقدُم في الاتجاه الصحيح إذا لم يكُن هُناك توحد في الرؤى والأهداف على النطاق الوطني، وضرورة إدراك طبيعة التحديات والمخاطر التي يواجِهُها العِراق واستيعابها، بدءً مِن مستوى النُخب السياسية التي تتولى إدارة الدولة عبر انتهاج منهج وإطار جديد في طبيعة الخِطاب السياسي العِراقي المُعاصر القائم على أساس سمو وعلو طرف على الأَطراف الأُخرى، وعدم تقبُل النقد للآراء والتوجهات المطروحة وكأنها أمورٌ مُقدسة لا يمكن المساس بها. فضلاً عن ذلك فأن مُختلف مكونات المُجتمع العراقي مُطالبة بالعمل على ترصين الجبهة الداخلية، والنأي بنفسها عن عوامل الفرقة والانقِسام ومُسبِباتها، والاتجاه نحو عوامل الوحدة والاندماج والتعايُش السلمي المُجتمعي، بدءً مِن العائلة وحتى المستويات الأُخرى مِن المُجتمع، كون المسؤولية ليست مُنفرِدة وإنما هي مسؤولية تشارُكية- تضامُنية في سبيل الوصول بالعراق إلى بر الأمان.

ثالثاً: تبني استراتيجية الإصلاح كإحدى الاستراتيجيات الوطنية المطروحة لبلوغ الاندِماج الوطني

يُعرف الإصلاح بِبساطة بأنه؛ عملية شامِلة تستهدف تغيُرات سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ تعمل على زيادة فاعلية سيطرة المُجتمع على مواردهُ ومُقدراتهُ وإمكانياتهُ وضبط ظروفه عن طريق زيادة نِطاق المُشاركة الشعبية في تِلك العملية[26]. ولا شك إنَّ التغيير العاصف الذي لامس بُنية الدولة العراقية والمُجتمع معاً بعد مرحلة ما سُمي بتنظيم دولة الإسلام في العراق والشام (داعش) الإرهابي على الرغم من سلبياته، بيد أنه يفتح الطريق أمام فرصة صياغة هوية وطنية عِراقية وبلورتها وبلوغ الاندماج المُجتمعي شريطة أن يتم تشذيب سلبيات هذه المرحلة وتجاوز أخطاؤها.

1) استراتيجية الإصلاح السياسي

لا شك؛ إنَّ مِن بين أَهم تدابير الإصلاح السياسي التي نحتاجها اليوم في العراق تكمن بالاتي[27]:

1. تأسيس دولةً مدنية: إذ تتطلب سياسات الاندماج المجتمعي وبلوة هوية جمعية عراقية وبلوغ التعايُش وبِناء السلام في العراق بالدرجة الأولى "الالتزام بدولة مدنية ديمقراطية حديثة تستند على حكُم القانون والدستور، أي دولة القانون والمؤسسات، دولة المواطنة تعمل على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأَساسية بِما في ذلك ضمان استِمرار وجود تعدُدية سياسية: تعدُدية حزبية، تعددية رأي، صحافة حرَّة، والتخلُص مِن نِظام المُحاصصة الطائفية، والأخذ بمطالب الجماعات العرقية الاثنية وحقوقها بالمساواة السياسية في إدارة السلطة والثروة، وإقامة نِظام ديمقراطي قائم على الشراكة والتعدُدية والمساواة الكامِلة وتبادُل السلطة، وكذلك تعزيز قدرات الدولة على مواجهة النِزاعات الاستبدادية والشمولية لدى الأفراد والجماعات المُشاركين في النِظام السياسي، مع ضرورة بِناء دولة قوية مُحصنة ضد التهديدات الداخلية والخارجية".

وتُبنى الدولة المدنية الحديثة وتحقيق الاندماج الوطني والتعايُش المُجتمعي، على خياراتٍ موضوعية، عندما تتوافر لها الحوامل الموضوعية الآتية[28]:

أ) الحامل الاقتصادي "اقتصاد مُستقر، قانون عرض وطلب فعال، ربح وخسارة، المُبادرة الفردية النشِطة المُصانة، والتنمية المُستدامة التي تُناهض الفقر والبطالة والفساد".

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

ب) الحامل السياسي "انتخابات ودستور وبرلمان مُنتخب وتعدُدية حزبية وصحافة حرُّة وسيادة القانون وقضاء مُستقل، واحترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة".

ت) الحامل الفكري والثقافي "هيمنة النِزاعات العقلانية والفردية والعلمانية وسيادة ثقافة المُساهمة على حِساب ثقافة الخضوع".

ث) الحامل الاجتماعي "طبقة وسطى كبيرة ومُستنيرة، وعدالة انتقالية اجتماعية".

ولكن، "إنَّ لم تتوفر تلك الحوامل أو بعضها، فذلك لا يعني الانتظار لحين استكمالها كلها، بل يجب أن نجعل مِن بِناء الدولة المدنية الحديثة، خياراً سياسياً واعياً، يبدأ مِن فوق وليس مِن تحت. وهكذا إذا حددنا الحوامل تلك ووصلنا إلى الفريق الثلاثي الباني للحكُم الرشيد (المواطن، والمُجتمع المدني، وسلطة الدولة الدستورية المدنية) عندها سنُغادر اداءات الحكُم غير المُستقِرة التي شهدها العراق قبل العام2003 والمُضطربة المُخيبة للآمال (أداء حكومات ما بعد العام2003)".

2. بِناء هوية وطنية عراقية؛ إذ تتطلب مُهمات مشروع الدولة المدنية ترسيخ جهود الاندِماج المُجتمعي، وتبني هوية سياسية واحِدة هي الهوية الوطنية القائمة على إطاراً سياسياً هو إطار المواطنة لا إطاراً قومياً أو دينياً. فالمواطنة هي الرابطة الاجتماعية الأبرز التي تُعبر عن المُجتمع وهويته الخاصة والكامِنة في مصالحهُ المُشتركة. عليه؛ لا سلام ولا تعايُش سلمي ولا ديمقراطيةٌ عراقيةٌ دون هويةٌ موحدةٌ، ولا هويةٌ موحدةٌ دون وحدة وطنية، ولا وحدة وطنية دون محتوى قيمي يُبنى على التآلُف والتسامُح والتماسُك والإحساس بالذات، فتِلك الثُلاثية يجب أنَّ تكون استراتيجية أداء للسنوات القادِمة إذا ما أردنا فهم العراق بوصفه وحدة بِناء مُستقلة [29].

3. اعتِناق مبدأ التسامُح الثقافي واحترام الأخر المُختلف اجتماعياً وثقافياً؛ إذ لا يمكن للسلام أن يُبنى ولا يمكن للاندماج المُجتمعي ان يتحقق ويترسخ دون نبذ كُل أشكال التمييز على أنَّ يترسخ ذلك في العقل الجمعي العِراقي. مع التركيز على الدور الذي يمكن أنَّ تقوم به مؤسسات التربية والتعليم في غرس قيم الحِوار الوطني [30].

4. ايجاد إيديولوجية وطنية عراقية تخلق الوعي بالاندماج المجتمعي والتعايش وبِناء السلام والابتِعاد عن الإيديولوجيات الخارجية التي تجهل الخصوصية العِراقية.

5. إيجاد أحزاب سياسية تتبنى فعلياً عملية الاندماج الوطني والتعايُش المُجتمعي وبِناء الدولة والهوية الوطنية العراقية وتعمل على تنمية الشعور بهما وفق برنامج سياسي وطني، لا أحزابٌ قائمةٌ على مصالح ضيقة طائفيةٌ أو جهويةٌ، وتبني قانوناً للأحزاب السياسية يقوم على أسُس سياسية مدنية ترفض المُحاصصة الطائفية الدينية والعنصرية الاثنية وترفض التشكيلات العسكرية وشُبه العسكرية داخل مكونها [31].

6. توحيد الخِطاب السياسي الرسمي وجعله يتسق مع المصلحة الوطنية العُليا لا أن يكون خاضِعاً لأسُس أيديولوجية مُعينة أو جهوية، ولاسيما ذلك المُتعلق بحياة الناس اليومية. فمتى ما شعر المواطن العراقي بان مُتطلباته الأساسية تحققت على يد النِظام الحاكم، فذلك سوف يُنمي لديه شعوراً وطنياً، وبِخلاف ذلك يبدأ هذا الشعور بالتلاشي والتدني. كما أن هُناك ضرورةٌ لتوفير خطاب سياسي بناء

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

يؤمن بالأخر لا بتهيئة مُستلزمات نفيه أو نعيه كحاجةٌ لإتمام العملية الديمقراطية وتأسيس المُجتمع العراقي الموحد على أسُس التعايُش المُجتمعي2) التسامُحي طالما غدت الديمقراطية واجِباً وخياراً مصيرياً يجب إتمامه لصياغة إنسانيتنا وذاتنا الموحدة[32]. ولا بُد مِن تمتُع النُخب الحاكِمة بالشرعية لان الأخيرة هي الأَساس لتحقيق الاستقرار والاندماج وبِناء الدولة المدنية؛ لان هذه النُخبة تحظى بالدعم مِن المُجتمع لإدارة شؤونه اليومية.

7. إصلاح البرلمان العراقي وتغيير دوره ووضعه المُنهك كونه يُمثل الإرادة العامة في الدولة العراقية، فضلاً عن أنه المُمثل للمصالح المُجتمعية المُختلِفة والتي إذا ما فشل في احتواءها، فأن أشكال التوتر والاحتِقان بِأنواعها كافة ستزدادُ حِدةً.

8. "ونظراً للترابط الموضوعي في العلاقة بين بِناء الهوية والدولة الوطنية العراقية ومُؤسسات المُجتمع المدني، فأن الحاجة تبدو اليوم مماسة أكثر من أي وقتٍ مضى لتطوير تِلك المؤسسات وتفعيل نشاطاتها، فالعبرة ليس في عدد هذه المؤسسات وإنما في نوعها، وليس في شكلها وإنما في مضمونها، لان مؤسسات هذا المُجتمع لها دوراً كبيراً في تدعيم الثقافة الوطنية بغض النظر عن الانتِماءات، فضلاً عن دورها الرئيسي في تحقيق التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبنيها لمفاهيم المواطنة والحُريات العامة والتسامُح والتعايُش السلمي، زد على وظيفتها الأَساسية في منع تمدُد السلطة خارج نِطاق نفوذها، حتى تصبح مسألة تحقيق الاندماج المُجتمعي وبِناء الهوية والدولة الوطنية العراقية أمراً قابِلاً للتحقيق"[33].

وعليه يفترض أنَّ تُمثِل مؤسسات المُجتمع المدني البديل العقلاني الذي يمكن عِبره إشاعة ثقافة الحِوار والتسامُح.

استراتيجية الإصلاح الاقتصادي

تناولت العديد مِن البحوث والمصادر مفهوم الاصلاح الاقتصادي بالدِراسة والتحليل، وأهمها أنه: "عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية شامِلة ومُستمرة تستدعي فك الارتباط بين المُتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة صياغتها مِن جديد بحيثُ يؤدي ذلك لظهور أفكار وقيم وعلاقات اقتصادية واجتماعية جديدة تؤدي الى زيادة مُعدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين"[34].

تُعد التنمية الاقتصادية، والتوزيع العادل للثروة، وإيجاد فرص عمل للعاطلين، والقضاء على البؤس والفقر، مِن مُتطلبات الاندِماج والتعايُش المُجتمعي وبِناء السلام في العراق، وكُل ذلك يحتاجُ لتبني استراتيجيات اقتصادية ضمن برنامج وطني شامل للتنمية والتعمير، وتصحيح الاختِلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية المُختلِفة[35]. فنحنُ بِحاجة إلى الشروع بإصلاحات اقتصادية تُطال كُل مفاصل الحياه الاقتصادية وخلق فرص عمل يتم توليدها في القطاع الخاص وعدم الاعتماد على القطاع العام الذي يستوعب ثلث القوى العاملة العراقية مِما يوضح مدى الترهُل في هذا القطاع. وامراً كهذا يحتاج إلى إعادة النظر بالنظام التعليمي في العراق على نحو يجعل سوق العمل يستوعب الخريجين هذا مِن جانب، ومِن جانب اخر أن دور برنامج القروض الصغيرة الذي تُديره وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كبير في تشغيل أعداد كبيرة من الخريجين، بيد ان هذا البرنامج يفتقد للشفافية ومُتابعة التنفيذ، كما أنه ركز على المشاريع الصغيرة، ولو كان من الانسب وضع برنامجاً تدريبياً يتعلق بالجوانب الفنية لكانت مردوداته أفضل،

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

إذ من شأنها أن تُقلل مُعدلات الفقر والبطالة في العراق[36].

كما أنَّ "إنشاء بيئة مُلائمة للاستثمار العام والخاص(المحلي والأجنبي) كمُحرك للنمو الاقتصادي المُستدام، وخلق ظروف مُناسِبة وتهيئتها لتحقيق أقصى فائدة مِن الاندماج في الاقتصاد العالمي، يتطلب تبني العديد من الاستراتيجيات وإصدار التشريعات للانتقال التدريجي من الاقتصاد الشمولي المركزي إلى الاقتصاد الحُر، وفي المُقدِمة يأتي تطوير القطاع الخاص وخلق بيئة مُلائمة للاستثمار وتعزيز سيادة القانون في النشاطات المالية والتجارية والصناعية، بما يضمن حق الملكية الخاصة وتأسيس الأعمال وتسهيل الحصول على القروض وإصدار الرخص ومصداقية العقود وتنفيذها لتحقيق العدالة الاجتماعية وتساوي الفرص، فضلاً عن التركيز على تطوير قطاعي الطاقة والزراعة وإصلاحه، فمن المُهم استحداث قطاع طاقة يلبي احتياجات العراق، ويحقق أقصى فائدة ممكنة، ووضع أطر تنظيمية مؤسساتية على أسُس قانونية ودستورية تعتمد أفضل المُمارسات المحلية والدولية"[37].

ومن هُنا تتولى الدولة المدنية القضاء على الفساد بِكافة أنواعه الذي أصبح افة خطيرة وأحد أبرز العقبات الرئيسة في تحقيق الاندماج والدولة والهوية الوطنية العراقية، فقدرة الدولة المدنية على مُحاربة الفساد نابعةٌ مِن قدرتها على بناء المؤسسات الرقابية، وتعزيز الشفافية والمُساءلة، وسلطة الصحافة، وتطبيق القانون بِحزم.

3) استراتيجية الإصلاح الأمني

لا تثريب في القول؛ "إنَّ بِناء الأمن الوطني العراقي وتوظيف استراتيجية حقيقية له، أضحت رديفاً لِبناء الدولة العراقية وتحقيق التعايُش والاندماج المُجتمعي، لاسيما بعد بروز تهديدات إقليمية كُبرى؛ عربية وتركية وإيرانية للتدخُل في الشأن العراقي، على الرغم مِن محاولة البعض تخفيف حدتها أو تجميل نواياها، الأمر الذي يجعل العِراق مطمعاً للحِسابات الإقليمية لا ساحةً لتصفيتها كما يحدثُ اليوم"[38]. "وتجاوزاً لازمةٍ كهذه بدت الحاجة ماسةً ومُلِحةً إلى إصلاح الأجهزة العسكرية والأمنية، والانتقال بها إلى استراتيجيات عمل تتناسب مع المرحلة المُقبلة "مرحلة ما بعد تنظيم داعش" عبر[39]:

أ. تطوير العقيدة العسكرية العِراقية وتعزيزها لدى أفراد المؤسسة العسكرية العِراقية، وإبعادها عن الصِراعات السياسية، وترسيخ الوحدة والهوية الوطنية العراقية في تكوينها،التزاماً بنص(المادة9/ أولاً: أ، ب مِن الدستور العراقي2005): "أ- تتكون القوات المُسلحة العراقية والأجهزة الأمنية مِن مكونات الشعب العراقي، بِما يُراعي توازنها وتماثُلها دون تمييز أو إقصاء، وتخضع لقيادة السلطة المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون أداةً لقمع الشعب العراقي ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة" .ب. يُحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المُسلحة"[40].كما يجب العمل على توظيف تلك العقيدة بنسق أداء قتالي وطني خالص موحد قادر على حفظ النِظام وفرض هيبة القانون وإدراك المُهددات الحالية والمتوقع مِنها مُستقبلاً، وعِبر ذلك يتم التخطيط للمُستقبل على أنَّ لا يكون العِراق ساحةً للمعركة، وعنصراً هشاً في الاستقرار الإقليمي.

ب. المُشاركة العراقية الفاعِلة في الأمن الإقليمي والدولي الجماعي وبلورة مُدرك استراتيجي عراقي يأخذ على عاتقه واجب تحديد ما ينبغي أن يكون عليه العراق أهدافاً ومصالحاً حالاً ومُستقبلاً في ظل صياغة العقيدةُ العراقية أعلاه"[41].

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

ت. التركيز على وحدة القيادة والقرار في عمل الأجهزة العسكرية والأمنية، وتكامُلها في أدوارِها.

ث. تقليل عدد أفراد القوات المُسلحة العراقية، والتركيز على رفع كفاءتها تدريباً وتجهيزاً، لتكون مُنسجمةً ومُتطلبات المرحلة الراهنة وتجنُب الإنفاق العسكري غير المُبرر.

ج. تهيئة الظروف المُلائمة لحصر عمل المؤسسة العسكرية بحماية الأمن الوطني للعراق، ومنع تواجدها في المراكز السكانية داخل المدن بهدف تقليل عسكرة المُجتمع العراقي في مرحلة ما بعد داعش. مِما يتطلب تهيئة مُتطلبات تولي أجهزة وزارة الداخلية والأجهزة ذات العلاقة إدارة الملف الأمني داخل المدن.والعمل على حصر السلاح بيد الدولة ومنع أي مظاهر مُسلحة خارج إطارها.

ح. تفعيل قانون العقوبات العسكرية بغية تعزيز روح الانضباط وتحمل المسؤولية، وتجنب ارتكاب الأخطاء.

خ. اعتماد النزاهة والمهنية والاستقلالية في تولي المناصب داخل صفوف القوات المُسلحة.

د. توعية أفراد المنظومة العسكرية والأمنية بثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية ومُحاسبة من ينتهك معاييرها، بغض النظر عن المُسببات.

ذ. تنظيم الوضع القانوني للحشد الشعبي وبقية الفصائل المُسلحة، لتكون جزءً مِن المنظومة الأمنية للدولة.

المِحور الثالث: الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية

للتعايُش السلمي مُستلزمات تتعدى منظومتها القيمية والسُبل المنهجية التي تسلكها، لتتركز على توفير سُبل العيش، فمِن دونها فإننا سنكون أمام مُجتمعات الفقر، والتي تتسم بتفشي العنُف فيها عصابات الجريمة المُنظمة، فضلاً عن إمكانية تسلُل أفكار الكراهية إليها بسهولة. لهذا فأن توفير وِعاء للعيش قادر على تلبية حاجات الفرد اليومية يمر عبر بوابة الاقتصاد مِن توفير فرص عمل واستثمار للموارد البشرية والمادية، علاوة على الأَمن الغذائي والضمان الاجتماعي. تتسم مُعظم المُجتمعات العربية بأنها مُجتمعات ريعية وهذا الريع مُتأتي مِن النفط والغاز كمورد أساسي لها[42]. وهذا التوصيف ينطبق على المُجتمع الموصلي. إذ يُشكل الريع النفطي المورد الأساسي وجل اعتماد الدولة والإدارة المحلية يقع في الجزء الأَكبر مِنه على ذلك. لذلك فثمة أزمات تدور في تلك المُجتمعات على الريع والسيطرة عليه واحتكار أمواله وموارده، ولأن الدولة لدينا هي المالك الأساسي لهذا الريع فهي تقوم بتوزيع ذلك الريع على شكل هبات ومنح وامتيازات وتُمارس عبرها التسلُط وتبث ما تشاء مِن خِطاب الكراهية وانتقاص مِن المُخالفين لتوجهات القائمين على سدة الحكُم. لذا فان مُجتمعات الريع تعيش على تراتُبية تعايُش ظاهري قائم على تِلك المنح والهِبات ويرتهن التعايُش المُجتمعي بوجود تِلك الهِبات[43]. لذا فأن التعايُش سيبدو فيها بأوهن أحواله وعندئذ سيتصاعد خطاب الانتقام وتبدأ سموم الكراهية تنفث مِن أصحاب النفوذ والانتهازية.

مِن هُنا فان تعزيز أُفق الاستثمار واقتصاد السوق يعد وسيلة مُهمة لزيادة اعتماد الفرد– المواطن على ذاته ويُقلل مِن اعتماديته على ريع الدولة الذي يكون خاضع لطبيعة ومزاج القائمين على سدة الحكُم. كما تعد البطالة آفة تأكل التعايُش السلمي وجيوش العاطلين عن العمل والمشحونين بدعاوى الانتقام مِن الوضع الاقتصادي، تُشكل البيئة التي تنمو فيها خِطابات الكراهية والرفض بِما يشكلهُ مِن قلب لموازين القوى، حتى وأنَّ كانت على حِساب كيان التعايُش وهو ما يُشكل

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

إرهاقاً مُتزايداً لأي خِطاب يبني آماله على استِمرار التعايُش[44]، وحالةٌ كهذه استُفحِلت في الموصل وكان الثغرة التي تسلل مِنها خِطاب داعش إلى قلوب العاطلين عن العمل وبنى لهُم وعوده الزائفة بضمان الجنة، وتم عبرها دق اسفين في نعش التعايش في الموصل، لذلك فان التحذير الأساسي يصدر اليوم مِن إمكانية إعادة تجربة جيوش العاطلين عن العمل إن لم يتم إيجاد قنوات لتصريف طاقاتهم عبر عالم الأعمال والفرص والسوق أو فرص العمل التي توفرها الدولة عبر دمجهُم بمؤسساتها المُختلِفة.

مِما سبق يبدو؛ إنَّ الاستراتيجية الوطنية الأنسب للعراق تكمن في عدم تبني إصلاحات اقتصادية فحسب، بل التركيز على استراتيجيةٌ شامِلةٌ، تهدف إلى بناء أسُس جديدة للعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لنفي التبعية الخارجية والحؤول دون تفاقمها، عن طريق بِناء التنمية المُستقلة والمُستمرة والتي تُحقق العدالة الاجتماعية، وهذا يعني سيطرة المجتمع على شروط تطوره، ووضع سلطة اتخاذ القرارات المتصلة بهذه العملية بيد القوى العراقية الوطنية.

كما أن الضرورة تقتضي تبني استراتيجية الاعتماد على البشر بشكلٍ رئيسي في التنمية المُستدامة؛ كون الإنسان محور التنمية وصانعها الحقيقي، بغية إشباع حاجاته الأساسية من جانب، وتنمية البشر وتطوير قدراتهم على الإبداع والابتِكار واستعادتهم لثقتهم بأنفسهم،ناهيك عن ضرورة الاهتمام بمُستقبل الأجيال القادِمة وضمان تحقيق مُعدلات نمو جيدة وعدم الظلم والجور في استخدام الموارد الطبيعية وهدرها.

المِحور الرابع: استراتيجيات مُكافحة الفساد بوصفها غايةٌ مُهِمةٌ لبِلوغ الاندماج المُجتمعي

إن أرث الفساد وشيوع ثقافته يتطلب المُعالجة والحلول السريعة، كونه يقوض عملية الاندماج والإصلاح الشامل، فمِن أجل بِناء قدرات المؤسسات لِمكافحة الفساد على كافة المستويات يجب الأخذ بجُملة مِن المُعالجات الاستراتيجية المنهجية الناجِحة لِمُكافحته أو التخفيف من حدته، وأهمُها[45]:

1. إنَّ مُهِمة القضاء على الفساد مسؤولية المُجتمع بجميع أطيافه، ولا يمكن أَنَّ تكون هذه المسؤولية محصورة في الإجراءات الحكومية، بل لا بُد مِن تعاون الجميع.
2. يجب أَنَّ تنصرف الجهود إلى اجتثاث أَسباب الفساد، فمِن هُنا تكون البداية ومِنها يمكن أَنَّ نُهيأ الظروف المُناسِبة للقضاء عليه.
3. إنَّ الإجراءات الحكومية وسياستها يمكن أنَّ تولِّد بحدِ ذاتِها فرصاً تخلق الفساد أو تُنميه، لهذا فإنه مِن الضروري أَنَّ يُراعي الإجراء الحكومي أو القانون أو النِظام المُعتمد الوضوح ويسد الثغرات التي يمكن أَنَّ يتسرب مِنها الفساد.
4. تبني مفاهيم الإصلاح بأنواعه في الدوائر الحكومية وفي المؤسسات التربوية والتعليمية.
5. العمل بمبدأ الشفافية في جميع مرافق الدولة.
6. تبني مفهوم الإدارة الرشيدة ويقصد بها "ضمان نجاح الإدارة وصولاً للحاكم الصالح تتطلب حسن اختيار وتنظيم سلوك المسؤولين والقادة وفقاً لقواعد السلوك والقيم والأخلاقيات الجديدة للمؤسسة التي يديرونها، لتأخذ بالاعتبار احتياجات كافة طوائف المُجتمع بعيداً عن المحسوبية والمنسوبية وتكون الكفاءة والولاء للوطن والريادة في الإدارة"[46].

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

7. تفعيل دور السلطة التشريعية في إصدار تشريعات وعقوبات صارِمة بحق مُرتكبي الفساد.
8. إجراء تنقُلات دورية بين الموظفين يمكن أنَّ يعمل على تخفيض حالات الرشوة السائدة.
9. تبسيط وسائل العمل وتحديد مُدة إنجاز المُعاملات.
10. تحديد سلسلة رواتب لِكُل فئة مِن الفئات الواردِة.
11. إنشاء نِظام رقابي فعال لمُتابعة المُمارسات بين الوزارة والموظفين العاملين في كُل وزارة.
12. العمل على تدريب مُنتسبي الوزارات أو الجهات غير المُرتبطة بوزارات على أساليب كشف الفساد والغش والتبذير. وتفعيل إدارة الخدمات ذات العلاقة بالمواطنين.
13. إنَّ مُهِمة مُكافحة الفساد تكون على جانبين كونها قضية اقتصادية - اجتماعية- ثقافية، تظل مسألة سياسية في الدرجة الأولى، وتحتاج مُكافحة الفساد إلى جانب الاعتراف بها إلى قرار سياسي جاد في مُحاربته واقتلاع جذوره[47].
14. مُعاقبة مُرتكبي الفساد بِلا تردُد.
15. مُشاركة المواطنين في تشخيص مواطن الفساد.
16. إشاعة المفاهيم الأخلاقية والدينية والثقافيةبين المواطنين.
17. إجراء التفتيش والتدقيق اللازم، وتفعيل أسُس الرقابة الاستباقية.
18. القيام بإعمال التحري أو التحقيق الإداري بِناءً على أخبار أو شكوى أو المُبادرة بإجراءها بشأن أعمال الفساد أو الغش أو إساءة استِخدام السلطة.
19. التعاون الكامل مع المحاكم وهيئة النزاهة وديوان الرقابات المالية لِمُساعدتهُم في تأدية مهامهُم. فضلاً عن التعاون مع دول أُخرى لِمُحاربة الفساد الإداري.
20. إنَّ مُكافحة الفساد عملية مُستمرة في السياق الديمقراطي الذي يفترض انتخابات حُرة لِمُراقبة السياسة، والفصل بين السُلطات للحد مِن استغلال النفوذ، وقضاء مُستقل يُطبق القانون ويحمي الأفراد والجماعات مِن التسلُط والهدر في الأموال العامة[48].
21. هُناك حاجة كبيرة ومُلحة لوجود مؤسسات المُجتمع المدني، تتمتع بِحُرية كامِلة وبشرعية دستورية واضِحة واستقلالية قائمة على أساس الابتعاد الكُلي عن التبعية والوصاية للدولة واملاءاتها لكي تتمكن هذه المؤسسات وبصورة فعلية مِن تحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية لصالح المُجتمع وتطويره والدفاع عن حقوقه ومُكتسباته[49]. إذ تلعب مؤسسات المُجتمع المدني دوراً مُباشراً فيما يتعلق بالجهاز الحكومي عبر تبني تلك القضايا المُتعلِقة بالسلطة والنزاهة والشفافية والمُشاركة كما أنها أيضاً تلعب دوراً مُهِماً في تحقيق التنمية، وإذا ما أراد المُجتمع المدني تحقيق الإصلاح فعليه المُطالبة بزيادة مُسألة الحكومة وتوفير بيئة سياسية تتسم بالحُرية وإمكانية التعبير والتصويت، كما أنَّ مؤسسات المُجتمع المدني تؤدي دور الوسيط بين المواطنين والحكومة، إذ تُساعد على تجميع مصالح المواطنين وتمثيلها ومُراقبة مُمارسات الحكومة ومُساءلتها عبر تزويد عموم الجماهير والهيئة القضائية بالمعلومات[50].
22. تقول مُنظمة الشفافية الدولية أن تجربتها المُباشرة في أكثر مِن(100) بلد في جميع أنحاء العالم تؤكد أن للناشطين ووسائل الإعلام أمراً حيوياً في مُكافحة الفساد، ودعت المُجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات التالية للحدُ مِنه[51]:

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

أ. يجب على الحكومات والشركات أنَّ تبذل المزيد مِن الجهود لتشجيع حُرية التعبير، ووسائل الإعلام المُستقلة، والمُعارضة السياسية، والمُجتمع المدني المفتوح.

ب. ينبغي للحكومات أنَّ تُقلل إلى الحد الأدنى مِن الأنظمة المُتعلقة بمواجهة وسائل الإعلام، بِما في ذلك وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، وأن تضمن إمكانية عمل الصحافيين دون خوف.

ج. ينبغي أنَّ يُعزز المُجتمع المدني والحكومات القوانين التي تُركز على الوصول إلى المعلومات لان هذا الوصول يُساعد في تعزيز الشفافية والمُساءلة مع الحد مِن فرص الفساد.

د. ينبغي أن يستفيد النُشطاء والحكومات مِن الزخم الذي ولدته أَهداف التنمية المُستدامة التي وضعتها الأُمم المُتحِدة للدعوة إلى إجراء إصلاحات ودفعها على الصعيدين الوطني والعالمي.

هـ. يجب على الحكومات ضمان الوصول إلى المعلومات وحماية الحُريات الأساسية ومؤامتها مع الاتفاقات الدولية وأفضل المُمارسات.

مِما سبق يبدو؛ "إنّ أية مُعالجة لموضوع الفساد ومُكافحته لا بُد أن تمر عبر ثلاثة استراتيجيات يتطلب مِن المؤسسات الرسمية في الدولة الأخذ بها[52]:

الاستراتيجية الاولى: توسيع دائرة الشفافية والمُساءلة والرقابة، مِما يعني توسيع دائرة المُشاركة الشعبية السياسية، والمُضي على طريق إشاعة الأساليب الديمقراطية، وضرب مواقع ورموز الفساد الأَساسية ومنعها من أن تُشكل مراكز قوة والقضاء على هذه المراكز إذا ما تشكلت.

الاستراتيجية الثانية: إحداث إصلاح اجتماعي اقتصادي وسياسي وإداري، وهذا المحور لا يتعلق بِمُكافحة الفساد فقط، انما هو ضروري لعملية التنمية، والخروج مِن دائرة الجمود والتخلُف إلى استخدام الأساليب العصرية في الإدارة، وإزالة أسباب الاختلالات الاقتصادية وضمان سلامة الإجراءات القضائية، والقضاء على الروتين والبيروقراطية وإزالة العوائق أمام الاستثمار، ولا بُد أن تُراعى عملية الإصلاح، ومنع التداخل بين الوظيفة العامة ومُمارسة النشاط التجاري والمالي، لمنع اختِلاط المال العام والمال الخاص عبر تشديد القيود والضوابط، والتركيز على وضوح اللوائح والقوانين وإزالة الغموض وعدم الوضوح الذي يسمح للموظفين بالاجتهاد والتأويل.

الاستراتيجية الثالثة: دعم المؤسسات غير الرسمية مثل (مُؤسسات المُجتمع المدني، ومُنظمات حقوق الإنسان، والمُنظمات المُناهِضة للفساد، والمُنظمات الداعِمة لتحقيق الحكُم الصالح) التي تُساعد في عملية مُكافحة الفساد. فالمُجتمع المدني له دوراً مُهِماً في مُكافحة ظاهرة الفساد، مِن خِلال تشكيلاته التي تُعد أحد أشكال تنظيم المُجتمعات، كما أن مؤسسات المُجتمع المدني قد استخدمت وظيفة الإعلام والتركيز عليها في مُحاربتها الفساد مِن خِلال تنظيم شبكات للمُراقبة لتلافي الهدر، فضلاً عن الإعلام الحُر الذي يقوم بنشر الصور والمُلصقات التي تُساعد على تنمية ثقافة مُكافحة الفساد، كما سعت إلى إقامة ندوات تلفزيونية مفتوحة، يُشارك فيها المواطنون ثُم قامت أيضاً بالعمل على توظيف القدرات وتوجيهها في الإبداع والانفتاح والمُبادرة والعمل باتجاه تحقيق الصالح العام مِن خِلال الإسهام والمُشاركة والتطوع وعمل برامج تؤثر في السلوك وتؤدي إلى إدراك المسؤولية والتضامُن لتحقيق أهداف المُجتمع بخلوه مِن الفساد".

ومِما لا شك فيه؛ إنَّ تضافر العمل في الاستراتيجيات الثلاثة وتداخلُها وتشابكُها سيكون له الاثر الكبير في الحد مِن الفساد، إلاَّ أن ذلك يجب أن يتلازم مع جهود تُبذل

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

على صعيد مُكافحة الفساد والتركيز على تعميق المشاعر الاخلاقية والاهتمام بالتربية وإعلاء شأن القيم والسلوك السوي لدى الاجيال. ويتوقف النجاح في مُكافحة الفساد على مجموعة مِن الشروط الموضوعية التي تأتي في مُقدِمتها الإدارة السياسية، إلاَّ أنَّ مِن الواجب الإشارة إلى أنَّ بعض مظاهر الفساد ولاسيما الفساد الكبير يرتبط أيضاً بِما يُتخذ مِن إجراءات للحد مِن الفساد في بعض البُلدان المُصدِرة للفساد المصحوب بمشروعات البُنية التحتية وتوريدات الأجهزة والآلات والتكنولوجيا.

الخاتِمة

تبعاً لِما ذُكِر سابِقاً في متن البحث دعونا نقول؛ إنّ الخطوط الفاصلة بين السلام والحرب لم تعد واضِحة، فالسلام لم يعد يعني غياب الحرب والعُنف فقط، بل يعني توفير بُنيات تحتية فعالة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والسياسي لضمان استمرار السلام واستدامته، فالسلام يتطلب العمل مِن أجل العدالة، فلا سلام بِلا عدالة ولا عدالة بِلا تضامُن، ولاسيما بعد أن تبين بوجود إشكاليات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية- ثقافية ومؤسساتية رسمية وغير رسمية عُدت معوقات لبِناء السلام والاندماج الوطني والتعايُش السلمي المُجتمعي والهوية الوطنية العراقية، ينبغي الوقوف عندها لإيجاد الحلول الناجِعة لتجاوزها عبر تبني الاستراتيجيات الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية-الثقافية والأمنية. فهُناك بعض المؤثرات السلبية التي تؤثر على عملية التعايُش المُجتمعي واستِدامة السلام في العراق والموصل تحديداً، ومِن ضمن ذلك:

1. المؤثرات الاجتماعية والنفسية؛ والتي تضمُ مستوى التعليم، العُمر، الدين، والسكن.
2. المؤثرات الثقافية؛ نمط الثقافة السائدة وأثر ثقافة داعش الوافِدة؛ فحينما تسود الثقافة المشوهة التي تم فرضها قسراً يمكن أن تعمل على زيادة التشوهات المعرفية والتي تؤثر بدورها على هوية الانتماء نتيجة للصِراع بين ثقافتين وقد يكون التأثير أكثر على الشباب مِما يزيد مِن احتمالات التعصُب السياسي والعكسُ صحيح.
3. المؤثرات السياسية؛ هي المعايير المُرتبِطة بالجودة السياسية والأداء الديمقراطي الذي يُعبِّر عن طبيعة التفاعُلات الاجتماعية السياسية والوظيفية للنظام السياسي من حيثُ تكريسه لمفهوم مركزية حقوق الإنسان وحُرياته العامة، وتلبيته للحاجات التنموية الأساسية للمواطن في فلسفة الحكُم، والمُشاركة والرقابة والشفافية والمُساءلة، وقدرة الحكومة على تمكين المُجتمع المدني من نيل حقوقه وفق الدستور.

ومِن ضمن ما خلص له الباحث مِن استنتاجات إنَّ نشر ثقافة حقوق الإنسان والتسامُح والحكُم الصالح الرشيد في مؤسسات الدولة والمؤسسات التربوية والتعليمية وتحقيق إصلاح شامل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وأمني ، تُعد مِن الاستراتيجيات الوطنية المطلوب تبنيها والتعويل عليها لبلوغ الاندِماج الوطني والتعايُش السلمي المُجتمعي وبِناء السلام في العراق. ومِن ضمن ذلك غدت بِناء دولة مدنية في العراق، ضرورة قصوى تتطلبها مُهمة إيقاف موجات التعصُب الطائفي والعنُف المُرافق له -والذي شل الدولة، وعطل حركتها- والتصدي لاحتمالات انهيارها، وتقسيم البِلاد على أسُس عرقية ومذهبية. إذ يجب أن يتطور بِناء السلام بعد الصِراع ليصبح عملية اقتصادية وسياسية تبني اقتصادات قابلة للنمو ومؤسسات ديمقراطية على نحوٍ

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

مُتزامن، كما أنَّ صون السلم والأمن شرط مُسبق لنجاح جهود التعايش السلمي وبِناء السلام بعد الصِراع.

ناهيك عن وجود ضرورة لمُكافحة الفساد بصوره واشكاله المختلفة، عبر ثلاثة محاور: المحور الأول : توسيع دائرة الشفافية والإصلاح والحُكم الصالح. المحور الثاني : تبني نهج الإصلاح؛ ويُساهم هذا المحور في تحقيق التنمية والتقدُم. المحور الثالث: دعم المؤسسات غير الرسمية مثل (مُؤسسات المُجتمع المدني، ومُنظمات حقوق الإنسان، والمُنظمات المُناهِضة للفساد، والمُنظمات الداعِمة لتحقيق الحكُم الصالح) التي تُساعد في عملية مُكافحة الفساد.

التوصيات

- ضرورة دعوة العراقيين كافة إلى تناسي رواسب الماضي وذلك بإجراء التصالُح وعلى أساس التعايُش السلمي داخل دولة مُتعددة الأعراق والثقافات بتقسيم عادل للسلطة والثروة.
- أنَّ تعمل القوة الوطنية والسياسية إلى حل جميع الأزمات والخِلافات داخل البيت العراقي، وبعيداً عن التدخُلات الدولية ذات الأطماع الاستعمارية الواضِحة.
- تقوية أواصر التعاون والحِوار والاتفاق في المُجتمع العراقي بجميع مكوناته السياسية بإعلاء قيمة إدارة التنوع كأحد آليات حل النِزاعات.
- تفعيل دور المحاكم القضائية النزيهة وحماية القُضاة لكي يتم العمل بصورة صحيحة.
- تعويض المواطنين كُل حسب الضرر الذي أصابه مِن سيطرة داعش في المناطق التي خضعت لسيطرته وتشكيل لجنة عُليا لذلك لإرجاع الحقوق إلى أصحابها.
- ضرورة إعطاء أكبر قدر مِن العلم ومحو الأمية لأنها مِن أكبر عوامل درء النِزاعات.
- السماح للنِساء بالعمل لتطوير ثقافة السلام والاستِماع إلى وجهات نظرهُن في الحكُم وصِناعة السلام، والعمل على إشراكهم في اتخاذ القرار وإعداد المواثيق ومُعاهدات السلام.
- تحسين قدرات الشباب في الانخِراط الايجابي في صياغة السياسات والقرارات العامة المعنية ببِناء السلام والتعايُش السلمي المُجتمعي.
- دعوة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتوجيه الجامِعات العراقية العلمية والانسانية على إشاعة ثقافة بِناء السلام والتعايُش السلمي المُجتمعي في قاعات المُحاضرات عن طريق مناهج حقوق الإنسان المُعتمدة كمُقررات دِراسية تُدرس فيها، فضلاً عن تشجيع طلبة الدراسات العُليا في الكُليات الانسانية في تناول موضوع التعايُش في أطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير، كذلك التركيز على أهمية تبني وسائل الإعلام الجامعية بأنواعها وأشكالها المُتعددة للخِطاب المُعتدل وحظر نشر أو بث خِطاب التخوين والتكفير.
- نشر ثقافة الحِوار بين طلبة المدارس والمعاهد والجامِعات العراقية لِمواجهة العنُف والإرهاب الذي يستهدف الوحدة الوطنية وترسيخ فكرة أنَّ الحِوار مع الآخر يتطلب احترام التنوع الثقافي والديني والعرقي.
- دعوة أجهزة الرقابة المالية وهيئة النزاهة ومكاتب المُفتش العام في الوزارات بإجراء المُتابعة الميدانية والكشف عن مُرتكبي أنماط الفساد الإداري وتطبيق القوانين والعدالة.

الهوامش

[1] شمخي جبر، بِناء السلام، جريدة الصباح، منشورة عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.alsabaah.iq

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

[2] شمخي جبر، تحرير الموصل وبناء السلام، الحوار المُتمدن، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع: www.m.ahewar.org

[3] ماجد راغب الحلو (وأخرون)، حقوق الإنسان، ط2، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية،2006، ص15-27. كذلك أنظر : سُعاد محمد الصباح، حقوق الإنسان في العالم المُعاصر، دار الصباح للنشر، بيروت،1996، ص5-16.

[4] ميثاق الأُمم المُتحدة، الأُمم المُتحِدة، نيويورك،1945.

[5] إعلان نشر التسامُح، مُنظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، الدورة الثامنة والعشرين في باريس، نوفمبر1995.

[6] مجموعة باحثين، دعوة الى السلام عن ثقافة السلام واللاعنُف والتسامُح ومفاهيم أُخرى، مركز هردو لدعم التعليم الرقمي، القاهرة،2017، ص13-15.

[7] مريم سليمان، دليل حقوق الإنسان وقيم التسامُح، مركز المحروسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة،،2011، ص39 وما بعدها. كذلك أنظر: ناهدة عبد الكريم، التنمية والحكُم الرشيد: مُقاربة موضوعية، مجلة دِراسات عراقية، المركز العراقي للإعلام والدراسات، بغداد، العدد2، حزيران2005، ص31.

[8] للاستزادة أنظر: علي جاسم عبد علي الشمري، خصائص الدولة الفيدرالية وتطبيقاتها: نماذج مُختارة، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامِعة النهرين، بغداد،2009، ص69-71. كذلك أنظر: حسن ناجي سعيد، إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النِظام السياسي العِراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامِعة بغداد،2010.

[9] Vito Tanzi, Directory of Public Finance Transparency Project, International Monetary Fund, Washington DC, 1998, P.8-11.

كذلك: جون سوليفان، الحكُم الديمُقراطي الصالح، الطبعة العربية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن،2005، ص36.

[10] للاستزادة أنظر: أحمد حسن الزيات وإبراهيم مصطفى، المُعجم الوسيط، الإدارة العامة الإسلامية، تركيا،2003.

[11] قاسم الصراف (واخرون)، مِن ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الحادي عشر، الكويت، 1996/1995، ص134.

[12] مروان سالم العلي، مُتطلبات بِناء السلام في العراق: دِراسة مُستقبلية، ورقة بحثية مُقدمة إلى الندوة العلمية الثانية عشرة والموسومة: "رؤية مُستقبلية لبِناء السلام في العراق، التي اقامتها كُلية العلوم السياسية، جامِعة الموصل،26-27 شباط2018.

[13] أبو القاسم قور حامد، مفهوم ثقافة السلام، برنامج الحوار المُتمدِن، محور حقوق الإنسان، العدد3190، في2010/11/19، عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.ahewar.org

[14] هاني ابراهيم(وآخرون)، دليل مهارات القيادة وبِناء السلام، ط1، الجمعية الكويتية لحقوق الانسان، الكويت،2015، ص14.

[15] الجمعية العامة للأُمم المتحدة، إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام، قراران اتخذتهُما الجمعية العامة في الدورة الثالثة والخمسين، نيويورك، اكتوبر 1999.

[16] إبراهيم البزعي، ثقافة السلام وأدب الحرب، شرِكة مطابع السودان للعملة، الخرطوم،2005، ص23-28. كذلك أنظر: حيدر ابراهيم، التغير الاجتماعي والتنمية: مدخل نظري، دار الثقافة للنشر، القاهرة،1982، ص44-46.

[17] موسوعة الويكيبيديا، التعايُش السلمي، منشورة عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:www.wikipedia.org.2007

[18] هاني إبراهيم (وآخرون)، دليل مهارات القيادة وبِناء السلام، مصدر سابق، ص17.

[19] ياسر جاسم قاسم، كيف يُمكن تحقيق التعايُش السلمي في العراق؟، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.siironline.org/alabwab/josoor

[20] حاج آبا آدم الحاج، نشر ثقافة السلام وآلية التعايُش السلمي ورتق النسيج الاجتماعي، ورقة بحثية مُقدمة إلى جامِعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2013/2/25، ص3.

[21] رائد الهاشمي، زرع بذرة التسامُح والتعايُش السلمي في أوطاننا، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://kitabat.com/2017/09/14.

[22] مروان سالم العلي، إشكالية بِناء الدولة والهوية الوطنية العراقية: نظرة استراتيجية فيما يجب فعله لحل تِلك الإشكالية، مجلة جامِعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، كُلية القانون والسياسة، جامِعة تكريت، العدد20، 2013، ص247-255.

[23] سليم كاطع علي، قِراءة في آليات تحقيق الاندِماج الوطني والتعايُش السلمي في العراق، مركز المُستقبل للدِراسات الاستراتيجية، 2017/11/27، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://mcsr.net/news322

[24] عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق الدولة والمواطنة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2010، ص36-48.

[25] Peter Sultan, The Economic Base of Violence, Allami Press, Budapest, 2004, P.10-43. Also: K. Varga, Economic Dimensions of Terror, The Academy Press, Budapest, 2003, P. 11-33.

[26] As Hornby, Oxford Advanced Learners Dictionary of Current English, Eighth Impression, Oxford University Press, London, 1978, P.P.720-721.

[27] مروان سالم العلي، مكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأَمريكية الشامِلة "كيف جسد العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط الكبير؟"، دار المُعتز للنشر، عمان،2018،ص472-478. كذلك أنظر: مروان سالم العلي، الاقليمية الجديدة والنِظام الدولي "دِراسة في التأثير والتأثر"، دار السنهوري للنشر، بيروت،2017، ص154 وما بعدها.

[28] مروان سالم العلي، دور المؤسسات التربوية والتعليمية في بِناء السلام في العِراق، المُلتقى المفتوح الأَول، جامِعة صلاح الدين للفترة10-2018/10/11، اربيل،2018.

[29] علي عبود المحمداوي، إشكالية التسامُح والاعتراف بالآخر، مجلة المواطنة والتعايش، مركز وطن للدِراسات، بغداد، العدد9، نيسان2009، ص8.

[30] حميد فاضل حسن، مبدأ التسامُح: أنساقه الفكرية ودورهُ في تعزيز العملية السياسية العراقية، مجلة العلوم السياسية، كُلية العلوم السياسية، جامِعة بغداد، العدد33، تموز2006، ص287.

[31] عامر حسن فياض، أفكار تأسيسية في ثقافة اللاعنُف وبِناء الدولة المدنية العراقية الحديثة، دار أُسامة للنشر، عمان،2007، ص141.

[32] شُمران العجلي وعدوية عثمان، التعدُدية والوحدة الوطنية الواقع والطموح، بيتُ الحِكمة، بغداد،2009، ص89.

[33] غرايم جيل، ديناميات الصيروة الديمقراطية والمُجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف، وزارة الثقافة السورية، دمشق،2005، ص23.

[34] عطارد عوض عبد، نحو منهج وطني للإصلاح الاقتصادي في العراق،بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.uobabylon.ed.iq.

[35] ظافر طاهر، العراق والاحتلال الأَمريكي، مجلة دِراسات دولية، مركز الدِراسات الدولية، جامِعة بغداد، العدد36، 2008، ص220.

[36] التقرير الاستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدِراسات الاستراتيجية، بغداد، حُزيران2009، ص231.

[37] استراتيجية الأمن القومي العراقي2007-2010، العراق أولاً، مُستشارية الأَمن القومي العِراقي، بغداد،2007، ص20.

[38] منعم صاحي العمار، اتفاقية الجزائر1975 والشراكة الاستراتيجية بين العراق والولايات المُتحدة: قِراءة في حتميات التلازُم والتغيير، مجلة قضايا سياسية، كُلية العلوم السياسية، جامِعة النهرين، بغداد، العدد17، 2009، ص9.

[39] مجموعة باحثين، العِراق على مُفترق طرق: حتمية الإصلاح والخيارات المُتاحة، مركز الدِراسات الاستراتيجية، جامِعة كربلاء،2016، عبر شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع: kerbalacss.uokerbala.edu.iq

[40] أنظر نص المادة التاسِعة مِن الدستور العراقي الدائم2005.

[41] منعم صاحي العمار، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة: الدواعي والمُنطلقات والمضامين، الملف السياسي والاستراتيجي، مركز حمورابي للبحوث والدِراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد6، 2007، ص189-194.

[42] Georgy Aczel, The Official Channels of Non-Violence, Kiado Press, Budapest,2000, P.5 -58. Also: Peter Vas Sultan, Constitutional Non-Violence Activities, Academy Kaido, Budapest, 1996, P.22-45.

[43] محمود عزو، التعايُش في الموصل: يبدأ بالاقتصاد ويصطدم بحائط الفقر، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : al-menasa.com/detailsw.aspx?=hewal&jmare=1235

[44] المصدر نفسه.

[45] استراتيجية الأمن القومي العراقي2007-2010،مصدر سابق، ص22. كذلك أنظر: عِماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داوود، الفساد والإصلاح السياسي، اتحاد الكُتاب العرب، دِمشق،2003، ص25 وما بعدها. كذلك أنظر: سليم الحص(وآخرون)، المشاريع الدولية لِمُكافحة الفساد، بحوث ومُناقشات ندوة المُنظمة العربية لِمُكافحة الفساد، الدار العربية للعلوم، بيروت،2006، ص88.

[46] George Kopits and Jon Craig , Transparency in Government Operations Occasional Paper No.158,Washington DC, 2000, P.37.

[47] مجموعة باحثين، آلية مُكافحة الفساد الإداري في العراق، مؤسسة الحِوار المُتمدن، عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : www.ahewar..org.

[48] طارق البشري، دور مؤسسات الدولة في مُكافحة الفساد، مجلة المُستقبل العربي، مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد310، 2004، ص113.

[49] مدحت كاظم القُريشي، الفساد الإداري والمالي في العراق: أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسُبل مُكافحته، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: iraqieconomists..net.

[50] مارك امستيوز، قواعد اللُعبة: الكِتاب الرائد في العلاقات الدولية، ط1، ترجمة ونشر دار الفاروق،الجيزة،2010، ص79. كذلك أنظر: عزمي بشارة، المُجتمع المدني: دِراسة نقدية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2000، ص43-50.

[51] أُسامة مهدي، الشفافية الدولية تصدر تقريرها للفساد عالمياً في 2017 : العراق بين خمسة بُلدان الاكثر فساداً في العالم، تقرير صادر مِن مُنظمة الشفافية الدولية، على موقع ايلاف: elaph.com.web.news.

[52] محمد سالم صالح النجار، المُجتمع المدني ودوره في مُكافحة الفساد "دِراسة نظرية"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،2008، ص ص107-108. كذلك أنظر: حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية ومُنظمات الشفافية في مُكافحة الفساد،

مجلة المُستقبل العربي، مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد310، كانون الأول2004، ص ص109-110.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الرسمية

1. استراتيجية الأمن القومي العراقي2007-2010، العراق أولاً، مُستشارية الأَمن القومي العِراقي، بغداد،2007.
2. إعلان نشر التسامُح، مُنظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، الدورة الثامنة والعشرين في باريس، نوفمبر1995.
3. الجمعية العامة للأُمم المتحدة، إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام، قراران اتخذتهُما الجمعية العامة في الدورة الثالثة والخمسين، نيويورك، اكتوبر 1999.
4. الدستور العراقي الدائم2005.
5. ميثاق الأُمم المُتحدة، الأُمم المُتحِدة، نيويورك،1945.

ثانياً: المعاجم والقواميس والموسوعات

1. أحمد حسن الزيات وإبراهيم مصطفى، المُعجم الوسيط، الإدارة العامة الإسلامية، تركيا،2003.

ثالثاً: الكتُب العربية

1. إبراهيم البزعي، ثقافة السلام وأدب الحرب، شرِكة مطابع السودان للعملة، الخرطوم،2005.
2. حيدر ابراهيم، التغير الاجتماعي والتنمية: مدخل نظري، دار الثقافة للنشر، القاهرة،1982.
3. سُعاد محمد الصباح، حقوق الإنسان في العالم المُعاصر، دار الصباح للنشر، بيروت،1996.
4. شُمران العجلي وعدوية عثمان، التعدُدية والوحدة الوطنية الواقع والطموح، بيتُ الحِكمة، بغداد،2009.
5. عامر حسن فياض، أفكار تأسيسية في ثقافة اللاعنُف وبِناء الدولة المدنية العراقية الحديثة، دار أُسامة للنشر، عمان،2007.
6. عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق الدولة والمواطنة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2010.
7. عزمي بشارة، المُجتمع المدني: دِراسة نقدية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2000.
8. عِماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داوود، الفساد والإصلاح السياسي، اتحاد الكُتاب العرب، دِمشق،2003.
9. قاسم الصراف (واخرون)، مِن ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الحادي عشر، الكويت، 1996/1995.
10. ماجد راغب الحلو (وأخرون)، حقوق الإنسان، ط2، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية،2006.
11. مجموعة باحثين، دعوة الى السلام عن ثقافة السلام واللاعنُف والتسامُح ومفاهيم أُخرى، مركز هردو لدعم التعليم الرقمي، القاهرة،2017.
12. مروان سالم العلي، الاقليمية الجديدة والنِظام الدولي "دِراسة في التأثير والتأثر"، دار السنهوري للنشر، بيروت،2017.
13. مروان سالم العلي، مكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأَمريكية الشامِلة "كيف جسد العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط الكبير؟"، دار المُعتز للنشر والتوزيع، عمان،2018.
14. مريم سليمان، دليل حقوق الإنسان وقيم التسامُح، مركز المحروسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة،،2011.
15. هاني ابراهيم(وآخرون)، دليل مهارات القيادة وبِناء السلام، ط1، الجمعية الكويتية لحقوق الانسان، الكويت،2015.

رابِعاً: الكتُب المُترجمة

1. جون سوليفان، الحكُم الديمُقراطي الصالح، الطبعة العربية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن،2005.
2. غرايم جيل، ديناميات الصيرورة الديمقراطية والمُجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف، وزارة الثقافة السورية، دمشق،2005.
3. مارك امستيوز، قواعد اللُعبة: الكِتاب الرائد في العلاقات الدولية، ط1، ترجمة ونشر دار الفاروق،الجيزة،2010.

خامِساً: الاطاريح والرسائل الجامعية

1. حسن ناجي سعيد، إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النِظام السياسي العِراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامِعة بغداد،2010.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

2. علي جاسم عبد علي الشمري، خصائص الدولة الفيدرالية وتطبيقاتها: نماذج مُختارة، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامِعة النهرين، بغداد،2009.

3. محمد سالم صالح النجار، المُجتمع المدني ودوره في مُكافحة الفساد "دِراسة نظرية"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،2008.

سادِساً: الدوريات

1. حاج آبا آدم الحاج، نشر ثقافة السلام وآلية التعايُش السلمي ورتق النسيج الاجتماعي، ورقة بحثية مُقدمة إلى جامِعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2013/2/25.

2. حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية ومُنظمات الشفافية في مُكافحة الفساد، مجلة المُستقبل العربي، مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد310، كانون الأول2004.

3. حميد فاضل حسن، مبدأ التسامُح: أنساقه الفكرية ودورهُ في تعزيز العملية السياسية العراقية، مجلة العلوم السياسية، كُلية العلوم السياسية، جامِعة بغداد، العدد33، تموز2006.

4. طارق البشري، دور مؤسسات الدولة في مُكافحة الفساد، مجلة المُستقبل العربي، مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد310، 2004.

5. ظافر طاهر، العراق والاحتلال الأَمريكي، مجلة دِراسات دولية، مركز الدِراسات الدولية، جامِعة بغداد، العدد36، 2008.

6. علي عبود المحمداوي، إشكالية التسامُح والاعتراف بالآخر، مجلة المواطنة والتعايش، مركز وطن للدِراسات، بغداد، العدد9، نيسان 2009.

7. مروان سالم العلي، إشكالية بِناء الدولة والهوية الوطنية العراقية: نظرة استراتيجية فيما يجب فعله لحل تِلك الإشكالية، مجلة جامِعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، كُلية القانون والسياسة، جامِعة تكريت، العدد20، 2013.

8. منعم صاحي العمار، اتفاقية الجزائر1975 والشراكة الاستراتيجية بين العراق والولايات المُتحدة: قِراءة في حتميات التلازُم والتغيير، مجلة قضايا سياسية، كُلية العلوم السياسية، جامِعة النهرين، بغداد، العدد17، 2009.

9. منعم صاحي العمار، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة: الدواعي والمُنطلقات والمضامين، الملف السياسي والاستراتيجي، مركز حمورابي للبحوث والدِراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد6، 2007 .

10.ناهدة عبد الكريم، التنمية والحكُم الرشيد: مُقاربة موضوعية، مجلة دِراسات عراقية، المركز العراقي للإعلام والدراسات، بغداد، العدد2، حزيران2005.

سابِعاً: التقارير

1. التقرير الاستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدِراسات الاستراتيجية، بغداد، حُزيران2009.

ثامِناً: الندوات والمؤتمرات

1. سليم الحص(وآخرون)، المشاريع الدولية لِمُكافحة الفساد، بحوث ومُناقشات ندوة المُنظمة العربية لِمُكافحة الفساد، الدار العربية للعلوم، بيروت،2006.

2. مروان سالم العلي، دور المؤسسات التربوية والتعليمية في بِناء السلام في العِراق، المُلتقى المفتوح الأَول، جامِعة صلاح الدين للفترة10-2018/10/11، اربيل،2018.

3. مروان سالم العلي، مُتطلبات بِناء السلام في العراق: دِراسة مُستقبلية، ورقة بحثية مُقدمة إلى الندوة العلمية الثانية عشرة والموسومة: "رؤية مُستقبلية لبِناء السلام في العراق"، التي اقامتها كُلية العلوم السياسية، جامِعة الموصل،26-27 شباط2018.

تاسِعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1. أبو القاسم قور حامد، مفهوم ثقافة السلام، برنامج الحوار المُتمدِن، محور حقوق الإنسان، العدد3190، في2010/11/19، عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.ahewar.org

2. أُسامة مهدي، الشفافية الدولية تصدر تقريرها للفساد عالمياً في 2017 : العراق بين خمسة بُلدان الأكثر فساداً في العالم، تقرير صادر مِن مُنظمة الشفافية الدولية، على موقع ايلاف: elaph.com.web.news.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

3. رائد الهاشمي، زرع بذرة التسامُح والتعايُش السلمي في أوطاننا، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://kitabat.com/2017/09/14.

4. سليم كاطع علي، قِراءة في آليات تحقيق الاندِماج الوطني والتعايُش السلمي في العراق، مركز المُستقبل للدِراسات الاستراتيجية، 2017/11/27، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://mcsr.net/news322

5. شمخي جبر، بِناء السلام، جريدة الصباح، منشورة عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.alsabaah.iq

6. شمخي جبر، تحرير الموصل وبناء السلام، الحوار المُتمدن، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.m.ahewar.org

7. عطارد عوض عبد، نحو منهج وطني للإصلاح الاقتصادي في العراق،بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.uobabylon.ed.iq.

8. مجموعة باحثين، العِراق على مُفترق طرق: حتمية الإصلاح والخيارات المُتاحة، مركز الدِراسات الاستراتيجية، جامِعة كربلاء،2016، عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: kerbalacss.uokerbala.edu.iq

9. مجموعة باحثين، آلية مُكافحة الفساد الإداري في العراق، مؤسسة الحِوار المُتمدن، عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.ahewar..org.

10.محمود عزو، التعايُش في الموصل: يبدأ بالاقتصاد ويصطدم بحائط الفقر، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : al-menasa.com/detailsw.aspx?=hewal&jmare=1235

11.مدحت كاظم القُريشي، الفساد الإداري والمالي في العراق: أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسُبل مُكافحته، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)على الموقع: iraqieconomists..net.

12.موسوعة الويكبيديا، التعايُش السلمي، منشورة عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:www.wikipedia.org.2007

13.ياسر جاسم قاسم، كيف يُمكن تحقيق التعايُش السلمي في العراق؟، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.siironline.org/alabwab/josoor

عاشِراً: المصادر الأَجنبية

1. As Hornby, Oxford Advanced Learners Dictionary of Current English, Eighth Impression, Oxford University Press, London, 1978.

2. George Kopits and Jon Craig , Transparency in Government Operations Occasional Paper No.158,Washington DC, 2000.

3. Georgy Aczel, The Official Channels of Non-Violence, Kiado Press, Budapest,2000.

4. K. Varga, Economic Dimensions of Terror, The Academy Press, Budapest, 2003.

5. Peter Sultan, The Economic Base of Violence, Allami Press, Budapest, 2004.

6. Peter Vas Sultan, Constitutional Non-Violence Activities, Academy Kaido, Budapest, 1996.

7. Vito Tanzi, Directory of Public Finance Transparency Project, International Monetary Fund, Washington DC, 1998.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380

dissemination of a culture of peace and human rights and good governance and the fight against corruption.

Abstract

There is no doubt that the political environment that aroused after the US occupation of Iraq in 2003 and the nature of the political and religious discourse adopted at this stage played a role which couldn't be ignored in devoting a culture of extremism and sectarianism in all its forms among the Iraqi people and pushing towards strengthening narrow loyalties at the expense of national comprehensive loyalty.

The concept of peaceful coexistence is still almost absent. The legacy of the past is still shadowing it, and this people have not been able to encourage community coexistence and rebuild Iraq which is psychologically and physically devastated society as a result of violent conflicts. In spite of the seriousness of the current stage, overcoming the state of division and social and political disintegration suffered by the Iraqi society requires a great deal of reason and wisdom, and the development of effective solutions and adoption the national strategies aimed at rebuilding the social fabric and national unity and promoting peaceful coexistence among individuals by emphasizing the values of moderation and centrality The language of the age that should prevail, and the superiority of the concept of dialogue and tolerance and convergence and respect for opinion and opinion of the other, and away from sectarian rhetoric and the

DOI:10.18018/URUK/019-12/1356-1380